

تحالف دعم الشرعية في اليمن يدمر مَفخخة دون طيار حوثية استهدفت السعودية



مفخخة دون طيار مفعلة أطلقتها الحوثيون نحو خميس مشيط السعودية

والسلطات الشرعية والدستورية، والتخابر مع إيران، وارتكاب جرائم عسكرية وجرائم حرب. وقضت المحكمة، أيضاً بإعدام الضابط في الحرس الثوري الإيراني حسن إدريس إيرلو، سفير طهران لدى الحوثيين، «بتهمة الدخول متكرراً إلى أراضي الجمهورية اليمنية والتجسس، والاشتراك في الجرائم مع العدو الحوثي، وارتكاب جرائم عسكرية وجرائم حرب». كما قضت المحكمة بتصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، وحظر أنشطتها وحلها ومصادرة جميع ممتلكاتها، ونزع جميع الأسلحة والذخائر والعتاد العسكري منها، وتسليمه لوزارة الدفاع اليمنية. ومن جهة أخرى، أمرت المحكمة أيضاً، بمقاضاة إيران أمام القضاء الجنائي الدولي، «لثبوت اشتراكها مع جماعة الحوثي في الجرائم محل الدعوى»، والزمّت الحكومة اليمنية، بوضع استراتيجية وطنية شاملة للقضاء على التمييز بين اليمنيين بسبب العرق أو اللون أو الأصل أو المذهب، وفق الوكالة.

«وكالات»: أعلن تحالف دعم الشرعية في اليمن، أمس الخميس، أن الدفاعات الجوية اعترضت ودمرت طائرة دون طيار مفعلة أطلقتها الحوثيون نحو خميس مشيط السعودية. ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن التحالف اتخاذ الإجراءات العملياتية لحماية المدنيين والأهداف المدنية من الهجمات الحوثية، وإلى إصرار الميليشيا الحوثية على مواصلة استهداف المدنيين، والأهداف المدنية في السعودية.

من جهة أخرى أصدرت محكمة عسكرية يمنية حكماً بالإعدام حداً وتعزيراً رمياً بالرصاص على المتهم عبدالملك الحوثي و173 آخرين من قادة الميليشيا الإرهابية المدعومة من إيران.

كما تضمنَ الحكم، مصادرة جميع أموال المدانين، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السعودية، عن وكالة سبأ اليمنية للأنباء، أمس الخميس. واتهمت النيابة العامة العسكرية اليمنية، زعيم الحوثيين عبدالملك بدر الدين الحوثي، و174 آخرين بالانقلاب العسكري على النظام الجمهوري

من القصر الجمهوري له، الجمهورية»، إنها «لا تريد أن تستنق الأمور في انتظار أن يتسلم رئيس الجمهورية التشكيلة من الرئيس المكلف، عندها يُبنى على الشيء مقتضاه».

إلا أن المصادر لفتت إلى أن التشكيلة المنتظرة، ربما تتسبب في أزمة إذا اعتبرها عون «انقلاباً على الأسس والمعايير المتفق عليها، والتفافاً على حقائق وأسماء»، ما يعني عودة الأمور إلى نقطة الصفر. من جهة أخرى أصدر قاض لبناني أمس الخميس، مذكرة إحضار ضد رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب في إطار التحقيق في انفجار مرفأ بيروت.

وذكرت كالة الأنباء اللبنانية، أن رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب لم يمثل اليوم أمام المحقق العدلي القاضي طارق البيطار بعد استدعائه في ملف المرفأ، فأصدر مذكرة لإحضاره. وأشارت الوكالة إلى أن القاضي البيطار أرجأ الجلسة إلى 20 سبتمبر المقبل. وفتحت الوكالة إلى أن البيطار يلاحق دياب والوزراء الثلاثة على حسن خليل وغازي زعبيّر ويوسف فنيانوس بتهمة الإهمال، والتقصير، والتسبب في وجرح المئات والأشخاص، وذلك بعد التثبت من تلقيهم مراسلات خطية عدة تحذر من الماطلة وعدم القيام بأي إجراءات لنقل نيترات الأمونيوم من حرم المرفأ.

يذكر أن انفجاراً هز مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020، بعد انفجار كمية من نيترات الأمونيوم، وأسفر عن تضرر عدد من شوارع العاصمة ومقتل أكثر من 200 شخص وجرح أكثر من 6 آلاف، وترك 300 ألف شخص بلا مأوى.

الرئاسة تنفي عزم عون البقاء في منصبه بعد انتهاء ولايته

الأهم المتحدة : لبنان بدأ بانهيار خطير



جنود لبنانيون

فإنها تظهر أن «الدولة تفقد هيبتها».

من جانب آخر قالت مصادر سياسية لبنانية واسعة الاطلاع، إن نجيب ميقاتي يقترب من إعلان حكومته. وقالت المصادر لصحيفة «الجمهورية» اللبنانية أمس الخميس، إن «المعطيات المتوفرة تؤكد أن ميقاتي أنجز في يد رئيس الجمهورية تشكيلة حكومية سيضعها في لقاؤهما المقبل في القصر الجمهوري، يأمل أن تحظى بموافقة الرئيس عون عليها، لأنها مرتكزة على التوازن المطلوب في هذه المرحلة، ولأن الأسماء الواردة فيها غير مستفزة لأي طرف، ما يعني أن التحالف أمام فرصة جيدة لولادة الحكومة».

ورفضت إوساط رئيس الوزراء المكلف الدخول في تفاصيل تشكيلته الحكومية، في حين قالت مصادر قريبة

يدفعون ثمناً باهظاً للغاية». وأكدت المسؤولية الأممية بينما تجلس في مكتبها الذي لا يعمل فيه جهاز تكيف في ظل حرارة مرتفعة أن «الحل الوحيد، السبيل الوحيد لإنقاذ لبنان وإنقاذ اللبنانيين والبلد هو تطبيق إصلاحات».

يشار إلى أن لبنان يوجد حالياً في يد حكومة انتقالية منذ أكثر من عام، بسبب غياب التوافق السياسي لتشكيل حكومة جديدة، مما يجعل من المستحيل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية الضرورية التي يطالب بها المجتمع الدولي. وتفاقت الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في نهاية عام 2019 بشكل حاد خلال الأشهر الأخيرة، مما ترك 78 في المئة من اللبنانيين في حالة فقر -مقارنة بـ 55 في المئة- في عام 2020 ويعانون

الجامعة العربية و«التعاون الإسلامي» تحضان الجزائر والمغرب على الحوار



المغرب والجزائر

ودعت طرابلس اتحاد المغرب العربي إلى عقد اجتماع على هامش انعقاد جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة من السابع من سبتمبر (أيلول) المقبل وحتى التاسع منه.

ولطالما ساد التوتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، خصوصاً على خلفية ملف الصحراء الغربية، المستعمرة الإسبانية السابقة التي يعتبرها المغرب جزءاً لا يتجزأ من أراضيه، فيما تدعم الجزائر الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب «بوليساريو» التي تطالب باستقلال الإقليم.

والعام الماضي تعمّق الخلاف بين البلدين بعد اعتراف الرئيس الأمريكي حينها دونالد ترامب بسيادة المغرب على كامل أراضي الصحراء الغربية مقابل تطبيع العلاقات بين المملكة والدولة العبرية. وأتهم وزير الخارجية الجزائري ريمان لعمامرة السلطات المغربية بـ«منح موطن قدم لقوة عسكرية أجنبية في المنطقة المغربية»، وردت الخارجية المغربية في بيان أن القرار الجزائري كان «متوقفاً»، مشددة على أن المغرب «يرفض بشكل قاطع المبررات الزائفة، بل العنيفة التي انبنى عليها».

حضّت منظّمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والسعودية أسس الأرباء، الجزائر والمغرب على «الحوار» لحل المشاكل القائمة بينهما.

وكانت الجزائر أعلنت الثلاثاء قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب بسبب «أعمال عدائية» ضدها، وذلك بعد توتر بين البلدين استمر أشهراً.

ودعت منظمة التعاون الإسلامي ومقرها جدة في بيان إلى «اعتماد لغة الحوار لحل ما قد يطرأ من اختلاف في وجهات النظر». وبدوره، حض الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أول أمس في بيان «البلدين على ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد».

ومن جهتها، دعت السعودية البلدين إلى تغليب الحوار والدبلوماسية لإيجاد حلول للمسائل الخلافية بما يسهم في فتح صفحة جديدة للعلاقات بينهما، وبما يعود بالنفع على شعبيهما، ويحقق الأمن والاستقرار للمنطقة، ويعزز العمل العربي المشترك. وأعربت ليبيا المحايدة للجزائر عن «عميق أسفها» لما آلت إليه العلاقات بين الجزائر والمغرب، داعية البلدين إلى «ضبط النفس وعدم التصعيد»، وفق بيان لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية.

9 دول تؤكد مشاركتها في قمة بغداد

الجيش العراقي يقتل إرهابيين ومسؤولاً من «داعش» في الأنبار وأربيل



المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية وزير الثقافة حسن ناظم

الأول الإعدام للتلاعب بنتائج الانتخابات القادمة وتغيير نتائجها، والثاني إحداث الفوضى السياسية.

وأوضح البيان أن «هذه المجموعة كانت تروم الإساءة لمختلف الشخصيات السياسية والاجتماعية في الدولة العراقية، وأن أحد السياسيين اجتمع مع مجموعة من المتمردين في داره، وناقش موضوع الانتخابات والإعلام الخاص بهم، واقتراح إنشاء خلية متعددة الأصوات في مواقع التواصل الاجتماعي». ونسب البيان إلى قاضي التحقيق أن الخطة كانت تتمثل في «إنشاء قناة على تلغرام من قبل أحد المتهمين، تكون مؤننة برقم هاتف وهمي، تشتري من خارج العراق، وإطلاق القناة باسم سيدة الخضراء، وبدأت النشر والاستهداف بطريقة تهدف لزيادة الفوضى في الوضع السياسي وزيادة الخلافات بين الأحزاب السياسية».

وأكد البيان اعتراف اثنين من أصل ثلاثة متهمين، وهم موقوفون حالياً، بعد اعتراف مدعوم بالأدلة العلمية المستخلصة من المواقع الإلكترونية، ولا يزال التحقيق مستمراً لمعرفة بقية المتهمين المشتركين في هذه الجريمة.

القضاء الأعلى في العراق أمس الخميس، إحباط ابتزاز إلكتروني للتلاعب بنتائج الانتخابات العامة البرلمانية المقررة في 10 أكتوبر المقبل وتغيير نتائجها لإحداث فوضى سياسية في البلاد.

وذكر بيان صحافي اليوم أن قاضي التحقيق المختص، أوضح أن تحريات جهاز مكافحة الإرهاب عملياته النوعية، إذ تمكن شجعان الجهاز بالتنسيق مع مكافحة الإرهاب في محافظة أربيل من القبض على مايسمى اداري عام ولاية الجنوب من جهة أخرى أعلن مجلس

وأعلن المتحدث باسم القائد العام اللواء بحسي رسول، عبر فيس بوك أمس الخميس، تدمير سيارة وقتل «اثنين من عصابات داعش الإرهابية وذلك أثناء تنفيذ واجب استطلاع وبحث وتقنين ضمن قيادة عمليات الأنبار».

على صعيد آخر، أشار رسول إلى قبض القوات الجيش العراقي اثنين من تنظيم داعش الإرهابية، في أربيل «في عصابات داعش

بغداد - «وكالات» : قال وزير الثقافة والسياحة والآثار المتحدث باسم الحكومة العراقية حسن ناظم، إن 9 دول ستشارك في قمة بغداد، السبت المقبل.

وقال الوزير لصحيفة الصباح أمس الخميس، إن تسع دول ستشارك في «مؤتمر بغداد للتعاون والنشراكة»، هي الإمارات، والسعودية، وتركيا، وإيران، وكويت، والأردن، ومصر، وقطر، وفرنسا، إضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

وذكر أن العراق يسعى من خلال هذا المؤتمر إلى استعادة دوره الإقليمي الفاعل والمؤثر.

وقال إن «استعادة هذا الدور لا تعني أن هناك رغبة لدى العراق في أن يلعب أدواراً، بقدر الحرص على استقراره الأمني والاقتصادي، بمعنى أن خطط هذه الحكومة تنطلق من مصلحة البلد في ملفاته الأمنية والاقتصادية».

وأضاف «مسألة التوترات في بعض بلدان المنطقة ستكون أيضاً حاضرة لنقاشها في القمة».

من جهة أخرى قتل طياران الجيش العراقي اثنين من تنظيم داعش الإرهابية، في الأنبار، 118 كم غرب بغداد.